الفصل الخامس
نتائج الدراسة ومقترحاتها

أولاً ـ النتائج.

ثانياً ـ مناقشة النتائج.

ثالثاً ـ المقترحات.

obeikandl.com

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومقترحاتها

تناولت الدراسة في الفصل السابق بالدراسة والتحليل إنتاجية المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من البحوث الفريقية الخاصة بتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وعرضت الدراسة الأبحاث وفق ترتيب زمني وحسب سنة إجرائها، ثم تناولت تحليلاً متداخلاً مابين نتائج وتوصيات هذه الأبحاث، وبين صدور تشريعات تربوية مستندة إليها، وذلك بهدف الوقوف على دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام. وتتناول الدراسة في هذا الفصل عرضاً لأهم نتائج الدراسة، ومناقشة لهذه النتائج، كما تقوم بتقديم بعض المقترحات لتفعيل دور المركز وزيادة فاعليته في تطوير التعليم ما قبل الجامعي بصفة عامة، والتعليم الثانوي العام بصفة خاصة.

وفيما يلي توضيح لذلك:

أولاً ـ نتائج الدراسة:

طرحت الدراسة في الفصل التمهيدي (الإطار العام للدراسة) السؤال الرئيس التالي:

ما دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية؟ وكيف يمكن تفعيله؟

وتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة التالية:

١ – ما واقع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من حيث النشأة والأهداف والتطور ...؟

٢ – ما ماهية البحث التربوي ودوره في تطوير التعليم؟

٣– ما الجهود الرسمية المبذولة لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر؟

٤– ما دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر ؟

٥– ما المقترحات التي توصلت إليها الدراسة والتي يمكن أن تسهم في تفعيل دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير التعليم عامة، والتعليم الثانوي خاصة؟

وقد توصلت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة السابقة وفق ما يلي:

فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الفرعي الأول وهو: "ما واقع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من حيث النشأة والأهداف والتطور ...؟"

جاء الفصل الأول من الدراسة بعنوان المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية النشأة- الأهداف – التطور.

وقد تبين من هذا الفصل ما يلي:

- يعتبر المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من أهم المراكز البحثية المتخصصة بالبحث التربوي في مصر، لصلته الوثيقة بوزارة التربية والتعليم.
- ثلاثة قرارات جمهورية حكمت إنشاء المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ووصوله إلى واقعه الحالي.
- حددت أهم أهداف المركز بقيامه بتزويد المسؤولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية التربوية السليمة، وذلك من خلال عدة سبل أهمها إجراء البحوث والدراسات التربوية.
- يترأس مجلس إدارة المركز وزير التربية والتعليم، ويدير أموره مدير يعينه رئيس الجمهورية، ويتكون مجلس الإدارة من عدد من الأعضاء ينتمون إلى بعض المؤسسات والهيئات والوزارات في مصر.
- عانى المركز منذ نشأته من مشكلات تتعلق بكادره البشري، ومن عدم رغبة الباحثين بالانتماء إليه والعمل فيه.
- تكون المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من ست شعب بحثية، وتألفت كل شعبة من عدد من الأقسام بلغ عددها في كل الشعب (٢٥) قسماً.
- يقوم بتسيير الأمور القانونية والإدارية والمالية والأمنية في المركز، عدد من الإدارات وعددها (١٢) إدارة.
- يعاني المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من نقص في الموارد المالية، يبعده عن تحقيق أهدافه.
- يتعاون المركز مع عدد من الهيئات والمنظمات والمؤسسات المهتمة بشؤون التربية، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
- يقوم في مصر إلى جانب المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بعض المراكز البحثية الأخرى ، يقع بين اختصاصاتها إجراء البحوث التربوية، منها مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية، والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي ...الخ.
- تعددت إنجازات ومخرجات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في مجالات عدة منها: البحوث الفريقية والفردية، والمؤتمرات والندوات العلمية، وإصدار الدوريات العلمية ...الخ.

- **<u>أما فيما يتعلق بالإجابة على السؤال الفرعي الثاني وهو</u>**: "ما ماهية البحث التربوي ودوره في تطوير التعليم؟"

جاء الفصل الثاني من الدراسة بعنوان البحث التربوي ودوره في تطوير التعليم، وتبين في هذا الفصل ما يلي:

- صعوبة تحديد تعريف واحد محدد للبحث التربوي لأنه يعتبر من المفاهيم المعقدة.
- وجود أهداف عامة للبحث التربوي هي: التنبؤ بالظواهر التربوية، وتفسيرها والتحكم بها.
- وجود أهداف خاصة (شخصية) للبحث التربوي منها: الحصول على الدرجة العلمية، أو الترقية الوظيفية، أو التنمية المهنية، أو المنفعة المادية.
- وجود أهداف خاصة (وظيفية) للبحث التربوي منها: البحث عن القوانين والنظريات والمبادئ في العلوم التربوية، وتطبيق ما يتوصل إليه البحث من نتائج تفيد في تحسين الواقع.
- نبعت أهمية البحث التربوي من عدة أمور أهمها: ضرورة الاستعانة بالأساليب العلمية في حل المشكلات التربوية، والاستناد على أسس قوية لحسم الخلاف في القضايا التربوية الجدلية، وبالتالي تجنب الحلول العفوية لهذه القضايا.
- تعددت وتنوعت مجالات البحث التربوي لتشمل كافة مكونات منظومة التعليم، وكافة العوامل المؤثرة فيها من الداخل والخارج.
- كذلك تعددت تصنيفات البحوث التربوية، لتصنف حسب معايير أهمها: طبيعة البحث، وجهة البحث، ومدة البحث، ومنهج البحث ...الخ.
- أهم ما يمكن أن يوظف به البحث التربوي الاستناد على نتائجه في إصدار التشريعات التربوية، وفي رسم السياسة التعليمية، لأنه يضع بين أيدي المسؤولين التربويين عدد أمن الحلول والبدائل لحل المشكلات التعليمية.
- تمتد المنفعة الوظيفية من البحث التربوي لتشمل كافة الممارسين التربويين على اختلاف مستوياتهم، سواء قام هؤلاء الممارسون بإجراء البحوث التربوية، أم الإطلاع عليها.
- يعاني البحث التربوي من بعض المعوقات، منها ما هو ناتج عن طبيعة ميدان التربية، ومنها ما هو انعكاس لسوء إعداد الباحث وتدريبه، ومنها نتيجة للظروف التي يمر بها المجتمع...الخ.
- كما يعاني البحث التربوي من قلة الاستفادة من مخرجاته ونتائجه في تطوير التعليم.

- **وفيما يتعلق بالإجابة على السؤال الفرعي الثالث وهو:** "ما الجهود الرسمية المبذولة لتطوير التعليم الثانوي العام في مصر؟"

فقد كان موضوع الفصل الثالث الجهود الرسمية لتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٥.

وقد تبين من هذا الفصل ما يلي:

- **بالنسبة للأهداف:**

تجسدت أهم أهداف هذه المرحلة بإعداد الطالب للالتحاق بالتعليم العالي، وإعداده للحياة وسوق العمل، وقد عبر عن الهدفين السابقين بأهداف جزئية مرتبطة بتحقيق ذلك، وبالرغم من أن أهداف التعليم الثانوي العام لم تتغير(صياغة) منذ عام ١٩٨١ إلا أن هناك رغبة مستمرة إلى تطويرها (مضموناً)، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات والتعديلات لجعل هذه الأهداف مواكبة لحركة المجتمع المحلي والمتغيرات العالمية.

- **بالنسبة لسياسة القبول:**

- الاعتماد على مجموع الدرجات في شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي كمعيار أساسي للقبول في التعليم الثانوي العام، وترك تحديد مجموع الدرجات لمكتب تنسيق القبول في التعليم العام في كل محافظة على حدة حسب ظروفها وإمكانياتها ونسب النجاح في شهادة إتمام الدراسة في التعليم الأساسي.
- إن أهم ما يميزها الاهتمام بالتوسع الكمي والارتفاع بقدرة استيعاب المرحلة للناجحين في التعليم الأساسي.
- ارتفاع نسب القبول بالتعليم الفني بأنواعه وخفض النسب في الثانوي العام.
- عدم وجود نظام للإرشاد والتوجيه التعليمي في مرحلة التعليم الأساسي، يساعد الطلاب على اختيار الدراسة الملائمة لهم، وذلك بتعريفهم بالدراسات الثانوية المختلفة، وما تستلزم من استعدادات وميول، ثم تعريفهم باستعداداتهم وقدراتهم وميولهم حتى يستطيعوا أن يحددوا نوع الدراسة المتناسبة معهم.
- يقبل الطلاب الناجحون في الشهادة الإعدادية في فصول المتفوقين بعد اجتياز اختبار للقدرات العقلية والشخصية، بحيث يتم جمع درجة هذا الاختبار مع درجة الطالب في الشهادة الإعدادية، ويشرط لدخول الطالب هذه الاختبار أن يكون مجموعة ٨٥% على الأقل من المجموع الكلي، بالإضافة إلى شروط السن.

obeikandi.com

- سمحت القوانين والتشريعات التربوية تحويل الطالب من التعليم الثانوي العام إلى التعليم الثانوي الفني والصناعي والتجاري والزراعي.

- **بالنسبة للتشعيب:**

إن التشعيب في مرحلة التعليم الثانوي العام قد مر بثلاثة تطورات حسب القوانين التي صدرت بهذا الخصوص، فمن التخصص المبكر (حسب القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١) في الصف الثاني الثانوي، إلى التخصص المتأخر في الصف الثالث الثانوي (حسب القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨) ، ومنهما إلى إلغاء التخصص أو التخصص العام حسب المواد الدراسية (حسب القانون ٢ لسنة ١٩٩٤).

- **بالنسبة للخطة الدراسية:**

أن الخطة الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي العام قد مرت بعدة تطورات، فبعد أن كانت جميع المواد أساسية وإجبارية على كل الطلاب خلال فترة الثمانينيات، أصبحت ومع بداية فترة التسعينيات مواداً أساسية إجبارية ومواداً تخصصية اختيارية ومواداً للمستوى رفيع، وذلك في سبيل مراعاة لميول الطلاب واهتماماتهم وقدراتهم ورغباتهم في المواد التي يستطيعون ويرغبون بدراستها.

وقد تم تطبيق نظام الفصلين في مرحلة التعليم الثانوي العام بدءاً من عام ١٩٨٩ بعد أن كان النظام السنوي هو النظام المعمول فيه.

- **بالنسبة للتكنولوجيا :**

تم إدخال وتدريس مادة الحاسب الآلي كنشاط طلابي عام ١٩٨٨ ثم كمادة أساسية في عام ١٩٨٩/١٩٩٠ وبواقع حصتين أسبوعياً، ثم أصبحت مادة اختيارية يختارها الطالب مابين مجموعة من المقررات الدراسية العملية، وفي عام ٢٠٠٠ تم اعتبار مادة الحاسب مادة أساسية في الصفوف الأولى من المراحل التعليمية.

وتم إنشاء مركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار عام ١٩٩٧، ليكون الوعاء الذي تجمع فيه كافة خطط نشر التكنولوجيا في المدارس الثانوية العامة في مصر.

- **بالنسبة للامتحانات:**

شهدت امتحانات الثانوية العامة تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة مابين عامي ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٥، فبينما كانت تجري في الصف الثالث ومن دور واحد، أصبحت تجري على مرحلتين ومن دورين بدءاً من عام ١٩٩٤ وقد قدم هذا النظام الجديد امتيازات عدة للطلبة لتحسين المجموع والحصول على أعلى الدرجات.

- **<u>وفيما يتعلق بالإجابة على السؤال الفرعي الرابع وهو</u>**: "ما دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر ؟"

فقد كان عنوان الفصل الرابع من الدراسة تحليل لأبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المرتبطة بمرحلة التعليم الثانوي العام ودورها في التطوير.

وتم فيه تصنيف نتائج وتوصيات بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في مجال التعليم الثانوي العام إلى ستة محاور، ثم تبعها الكشف عن إفادة وزارة التربية والتعليم من هذه النتائج والتوصيات، في معالجة بعض مشكلات مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وذلك من خلال صدور تشريعات تربوية (قوانين- قرارات وزارية) مستندة ومتماشية مع ما توصلت إليه أبحاث المركز من نتائج، وما طرحته وقدمته من توصيات، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٤:

وجاءت النتائج وفق ما يلي:

١ ــ بلغ عدد الدراسات عينة الدراسة (٢٤) دراسة.

٢ــ توزعت الدراسات على الشعب البحثية التالية:

- سبع دراسات شعبة بحوث السياسات التربوية.
- سبع دراسات شعبة بحوث تطوير المنهاج.
- خمس دراسات مشتركة بين شعب المركز.
- ثلاثة دراسات شعبة التخطيط التربوي.
- دراسة واحدة شعبة بحوث المعلومات.
- بالإضافة إلى ندوة تطوير المدرسة الثانوية العامة في ضوء تجارب المدرسة الثانوية الشاملة.

٣ ــ استخدمت الدراسات المناهج البحثية التالية:

- المنهج الوصفي: وبلغ عدد الدراسات (٩) دراسات.
- المنهج الوصفي والمقارن: وبلغ عدد الدراسات (٥) دراسات.
- المنهج الوصفي والتاريخي: وبلغ عدد الدراسات دراستين.
- المنهج الوصفي والتجريبي:دراسة واحدة.
- المنهج التجريبي: دراستان.
- المنهج المقارن: دراسة واحدة.
- إسلوب التفسير والتحليل النقدي: دراسة واحدة.

obeikandl.com

- الدراسات التتبعية الطولية الوصفية: دراسة واحدة.
- رصد الآراء وتفسيرها وتحليل المضمون: دراسة واحدة.

٤ ــ لا توجد دراسات خاصة بتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨.

٥- شهد المركز ومنذ عام ١٩٨٨ نهضة علمية في أبحاثه الفريقية.

٦- وفيما يخص دور أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير التعليم الثانوي العام، فقد توصلت الدراسة إلى نتائجها في ضوء المحاور التالية:

- المحور الأول: دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام:

تناولت بعض أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ثناياها موضوع أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام، وقد بلغ عددها (٧) أبحاث من أصل (٢٤) بحثاً ودراسة، وبنسبة مقدارها (٢٩,١%)، **ووجدت الدراسة في هذا المحور** أنه على الرغم من أن أبحاث ودراسات المركز قد توصلت في نتائجها إلى وجود العديد من العيوب والثغرات في أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وتوصلت إلى تقديم حلول لسد هذه الثغرات ولتطوير أهداف هذه المرحلة، إلا أن أهداف التعليم الثانوي لم يصبها أي تغيير أو تطوير منذ عام ١٩٨١ ، وهذا ما يدل على أن نتائج وتوصيات دراسات وأبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية الخاصة بموضوع أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام، لم تلقَ أي صدى لدى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية، وبالتالي لم تصدر أي تشريعات تربوية رسمية مستندة ومتماشية مع ما أوصت به هذه الدراسات، وانعدام صدور تشريعات لتطوير الأهداف (مع تأكيد دراسات المركز على ضرورته) يقود إلى النتيجة التالية:

<u>لا يوجد أي علاقة ما بين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وبين صدور تشريعات تربوية رسمية خاصة بتطوير أهداف مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر.</u>

- المحور الثاني: دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام :

تناولت بعض أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ثناياها موضوع سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام، وقد بلغ عددها (١٠) أبحاث من أصل (٢٤) بحثاً ودراسة، وبنسبة مقدارها (٤١,٦%)، **ووجدت الدراسة في هذا المحور** أن أبحاث ودراسات المركز قد توصلت في نتائجها إلى وجود العديد من العيوب والثغرات في سياسة

القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وتوصلت إلى تقديم حلول لسد هذه الثغرات ولتطوير سياسة القبول في هذه المرحلة، وقد صدر قرار وزاري متماشي إلى حد ما مع ما أوصت به إحدى دراسات المركز، ويبدو أن دراسات هذا المحور قد لقيت صدى ضعيفاً لدى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية، الأمر الذي يقود إلى النتيجة التالية:

هناك علاقة مابين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وبين صدور تشريعات تربوية رسمية خاصة بتطوير سياسة القبول في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، تجسدت هذه العلاقة في صدور قرار وزاري واحد متماشي مع اقتراحات إحدى دراسات المركز.

- المحور الثالث: دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير سياسة التشعيب في مرحلة التعليم الثانوي العام:

تناولت بعض أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ثناياها موضوع سياسة التشعيب في مرحلة التعليم الثانوي العام، وقد بلغ عددها (٨) أبحاث من أصل (٢٤) بحثاً ودراسة، وبنسبة مقدارها (٣٣,٣%)، **ووجدت الدراسة في هذا المحور أن أبحاث** ودراسات المركز قد توصلت في نتائجها إلى وجود العديد من العيوب والثغرات في سياسة التشعيب المعمول بها في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وتوصلت إلى تقديم حلول لسد هذه الثغرات ولتطوير سياسة التشعيب في هذه المرحلة، وقد صدر قانون تعليمي وقرار وزاري متماشي إلى حد ما مع ما أوصت به إحدى دراسات المركز، ويبدو أن دراسات هذا المحور قد لقيت صدى جيد لدى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية، الأمر الذي يقود إلى النتيجة التالية:

هناك علاقة مابين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وبين صدور تشريعات تربوية رسمية خاصة بتطوير سياسة التشعيب في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، تجسدت هذه العلاقة في صدور قانون تعليمي نظم سياسة التشعيب مستند على أبحاث المركز، بالإضافة إلى صدور قرار وزاري مرتبط في هذا الشأن.

- المحور الرابع: دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير الخطة الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر:

تناولت أغلب أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ثناياها موضوع الخطة الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي العام، وقد بلغ عددها (١٨) بحثاً من أصل (٢٤) بحثاً ودراسة، وبنسبة مقدارها (٧٥%)، **ووجدت الدراسة في هذا المحور أن أبحاث** ودراسات المركز قد توصلت في نتائجها إلى وجود العديد من العيوب والثغرات في الخطة

التي تسير فيها الدراسة في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وتوصلت إلى تقديم حلول لسد هذه الثغرات ولتطوير الخطة الدراسية ومقرراتها في هذه المرحلة، وقد صدر قانون تعليمي وثلاثة قرارات وزارية متماشية ومستندة على ما أوصت به دراسات وأبحاث المركز في هذا الخصوص، ويبدو من ذلك أن دراسات هذا المحور قد لقيت صدى قوياً لدى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية، الأمر الذي يقود إلى النتيجة التالية:

هناك علاقة مابين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وبين صدور تشريعات تربوية رسمية لتطوير الخطة الدراسية ومقرراتها في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، تجسدت هذه العلاقة بصدور قانون تعليمي وثلاثة قرارات وزارية متماشية إلى حد كبير مع ما قدمته دراسات المركز من مقترحات وتوصيات في هذا المحور.

- المحور الخامس: دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير التكنولوجيا في مرحلة التعليم الثانوي العام:

تناولت بعض أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ثناياها موضوع التطوير التكنولوجي في مرحلة التعليم الثانوي العام، وقد بلغ عددها (٨) أبحاث من أصل (٢٤) بحثاً ودراسة، وبنسبة مقدارها (٣٣,٣%)، **ووجدت الدراسة في هذا المحور** أن أبحاث ودراسات المركز قد توصلت في نتائجها إلى وجود العديد من العيوب والثغرات في استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وتوصلت إلى تقديم حلول لسد هذه الثغرات ولتحسين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في هذه المرحلة، وقد صدر قراران وزاريان متماشيان إلى حد كبير مع ما أوصت به دراسات وأبحاث المركز في هذا الخصوص، ويبدو من ذلك أن دراسات هذا المحور قد لقيت صدى مقبولاً لدى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية، الأمر الذي يقود إلى النتيجة التالية:

هناك علاقة مابين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وبين صدور تشريعات تربوية رسمية خاصة بالتطوير التكنولوجي في مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، وتجسدت هذه العلاقة بصدور قرارين وزاريين متماشيين مع توصيات أبحاث المركز في هذا المحور.

- المحور السادس: دور أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير الامتحان في مرحلة التعليم الثانوي العام:

تناول عدد كبير من أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في ثناياها موضوع امتحان الطلاب وتقويمهم في مرحلة التعليم الثانوي العام، وقد بلغ عددها (١٣) بحثاً من أصل (٢٤) بحثاً ودراسة، وبنسبة مقدارها (٥٤,١%)، **ووجدت الدراسة في هذا المحور**

أن أبحاث ودراسات المركز قد توصلت في نتائجها إلى وجود العديد من العيوب والثغرات عانت منها امتحانات مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر خلال الفترات الزمنية المختلفة، وتوصلت هذه الدراسات إلى تقديم حلول لسد هذه الثغرات ولتطوير امتحانات الطلاب وتقويمهم في هذه المرحلة، وقد صدر قانون تعليمي وستة قرارات وزارية متماشية ومستندة على ما أوصت به دراسات وأبحاث المركز في هذا الخصوص، ويبدو من ذلك أن دراسات هذا المحور قد لقيت صدى قوياً لدى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية، الأمر الذي يقود إلى النتيجة التالية:

هناك علاقة بين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وبين صدور تشريعات تربوية رسمية خاصة بتطوير امتحانات مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، تجسدت هذه العلاقة بصدور قانون تعليمي وستة قرارات وزارية مرتبطة ومتماشية مع ما أوصت به أبحاث المركز في هذا الخصوص.

وفي نهاية عرض نتائج الدراسة، والتي تم فيها عرض تحليلي متداخل بين ما توصلت إليه أبحاث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية من نتائج، وبين ما قدمته من توصيات ومقترحات، وبين علاقة هذه التوصيات والمقترحات بالتشريعات التربوية (قوانين تعليمية- قرارات وزارية) الصادرة خلال الفترة مابين ١٩٨٠حتى٢٠٠٤ والخاصة بتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر، تتوصل الدراسة إلى النتيجة التالية:

هناك علاقة مابين أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وبين تشريعات تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام، تجسدت هذه العلاقة بصدور بعض التشريعات المرتبطة والمتماشية إلى حد كبير مع توصيات ومقترحات بعض البحوث والدراسات التي أجراها المركز خلال الفترة ما بين عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٤.

وبالتالي يكون المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية قد قام بدوره بإجراء دراسات وبحوث استندت عليها الوزارة في إصدار مجموعة من التشريعات التربوية، في سبيل تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام في مصر.

ثانياً ـ مناقشة نتائج الدراسة :

على الرغم من أن الدراسة قد أكدت في نتائجها على وجـود دور لأبحـاث ودراسـات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في تطوير مرحلة التعليم الثانوي العام، إلا أن هـذا الدور محدود ودون المستوى المطلوب (لم يصل إلى مستوى الدور المتوقع الذي خطط لـه في أهدافه)، وهذا ما يمكن استقراءه من خلال الدراسة التحليلية ونتائجها، حيث أن الـبعض القليل من توصيات ومقترحات أبحاث المركز قد وجدت طريقها إلى التطبيـق علـى أرض الواقع، من خلال صدور تشريعات مستنده عليها، والبعض الكثير من توصيات أبحاث المركز لم تجد أي تطبيق أو صدى لدى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية، والدليل على ذلـك أن هناك الكثير من المشكلات التي عانت ومازالت تعاني منها مرحلة التعلـيم الثـانوي العـام، وهناك الكثير من الدراسات والبحوث التي قام بها المركز وباحثوه توصلت إلى حلول لتلـك المشكلات، إلا أن هذه المشكلات ما زالت قائمة دون أي حل أو علاج، بالإضافة إلى ذلك أن هناك الكثير والكثير من التشريعات التربوية التي صدرت دون أن يكون لها أي أساس علمي (لا تستند إلى أي بحث تربوي سواء من أبحاث المركز أو أبحاث من خارجه)، وإنما تولدت من أفكار القائمين على صنع واتخاذ القرار التربوي، وقد يرجع محدودية دور المركـز فـي التطوير إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

١- أسباب تتعلق بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وباحثيه.

٢- أسباب تتعلق بمتخذ القرار وراسم السياسة التعليمية.

وفيما يلي توضيح لما سبق:

١- بالنسبة للأسباب التي تتعلق بالمركز القومي للبحـوث التربويـة والتنميـة وباحثيه فأهمها:

هناك الكثير من المشكلات التي يعاني منها المركز القومي للبحوث التربوية والتنميـة تبعده عن القيام بدوره على الوجه المطلوب، وتتجسد أهم هذه المشكلات بما يلي:

- حسب ما جاء باستراتيجية تطوير التعليم عام (١٩٨٧) [١] أن المركز القومي للبحـوث التربوية يعاني من بعض المعوقات تحول دون تحقيقه لأهدافه منها: الفقر الشـديد فـي الإمكانيات المادية المتاحة للبحوث، وقلة عدد الباحثين وخاصة المتفرغين لعملية البحث، وسوء إعداد الكوادر القادرة على القيام بمهمة البحث التربوي، والوقوف بالبحوث إلـى

([١]) - أحمد فتحي سرور: إستراتجية تطوير التعليم، مرجع سابق، ص ١١٢.

حد كتابتها وطباعتها دون محاولة تطبيقها وتنفيذها، والافتقار إلى المخطط العام مما يؤدي إلى تكرار البحث في موضوعات وإهمال البحث في موضوعات قد تكون أكثر أهمية، فضلاً عن الجسور المتكسرة أو الهشة بين مركز البحث التربوي والأجهزة التعليمية التنفيذية، ما انعكس سلباً على المركز وأبحاثه.

- وأشارت أحدى الدراسات العلمية [1] إلى فقدان المركز لهويته كأحد مراكز البحث العلمي، حيث أدت هيمنة الوزارة على الشؤون الفنية والإدارية للمركز، إلى تحول المركز إلى إدارة بيروقراطية تهتم بمضامين السياسة التعليمية، ما جعل منه جزءاً من السلطة التنفيذية تابعاً للوزارة وتوجيهاتها، ما انعكس سلباً على فاعليته كمؤسسة بحثية، وقد أوضح حسن حسين البيلاوي [2] النتائج الخطرة لتأسيس العلاقة العقلانية بين البحث التربوي والسياسية التعليمية في صيغة مؤسساتية بيروقراطية في ثلاثة أمور هي: تراجع البحوث النظرية والتاريخية باعتبارها نماذج غير مرغوب فيها، وترسيخ الممارسات التربوية القائمة وإضفاء شرعية علمية عليها، وتزايد الاتجاه نحو الوصفية الضيقة.

- هجرة الكفاءات البشرية من المركز: حيث أدى حرمان المركز من الصبغة العلمية من ناحية، وحرمان باحثيه من تسوية أوضاعهم الوظيفية والمالية ببعض زملائهم من هيئة التدريس بالجامعات، إلى نفور الباحثين من المركز ومن العمل فيه [3] ، مما انعكس سلباً(ولفترة طويلة) على الكادر البحثي العامل في هذا المركز وعلى إنتاجية المركز.

- ارتباط إنتاجية البحث التربوي في المركز بشخصية الوزير، وهذا ما أشار إليه أحد مديري المركز السابقين [4]، حيث أكد أن "إنتاجية المركز كانت بين مد وجزر في فترات مختلفة، وفقاً لرؤية وزير التربية والتعليم لهذا المركز...فإذا كان الوزير مقتنعاً بهذا المركز ويريد أن يشغله فهو يشغله، وإذا كان غير مقتنع به يظل المركز في دوامة يعمل أو لا يعمل فلا أحد يشعر به".

- وبالرغم من أن المركز يحوي إدارة للإعلام التربوي تابعة للإدارة العامة للتوثيق والمعلومات التربوي، إلا أن هذه الإدارة قد قصرت في دورها في الإعلام عما يجريه المركز من بحوث ودراسات، كما أن هنالك قصوراً في إعلام مسؤولي الوزارة وصانعي السياسة ومتخذي القرار عن أبحاث المركز التي يمكن أن تفيدهم بعملهم.

([1]) – أحمد حسن العروسي: مرجع سابق، ص ٤٠٨.

([2]) – حسن حسين البيلاوي: مرجع سابق، ص ٤٧-٥٠.

([3]) – أحمد إسماعيل حجي: **التعليم في مصر**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٢١.

([4]) – عبد الفتاح جلال: مرجع سابق، ص ٥١.

- شعور الباحثين في المركز باليأس والإحباط لأن جهدهم يضيع سدىً ، وأبحاثهم لا تلقى أي استجابة من قِبل المسؤول التربوي، وتبقى حبيسة رفوف المكتبات، لتُستخدم كدراسات سابقة في دراسات ستصبح يوماً ما دراسة سابقة، الأمر الذي ينعكس سلباً على دافيعتهم وقابليتهم نحو إجراء البحوث الجيدة [١] .

كل هذه الأسباب كان لها أثرها السلبي على المركز، وذلك للآتي [٢] :

- غياب الخريطة البحثية للمركز: فلا توجد بالمركز خريطة بحثية يقتدي بها باحثوه، الأمر الذي ترتب عليه أن جاءت بعض بحوث التعليم الثانوي العام بالمركز بصورة فردية من بعض الباحثين، ما أدى إلى تفشي الفردية في البحوث، وعدم مقدرة هذه البحوث على التصدي لمشكلات التعليم الثانوي العام، ما باعد المركز عن تحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها، فضلاً عن أن ليست جميع بحوث المركز موجهة نحو اتخاذ القرار، حيث وجد أن هناك بحوثاً كثير موجهة نحو النتائج.
- ضعف الالتزام بالأسس الفنية والمنهجية للبحث التربوي: حيث وجد الباحث أن هناك كثيراً من البحوث لا تسير وفق منهجية علمية سليمة، وأن بعضها يحوي أخطاء علمية، وبعضها الآخر جاء بصورة تقارير وأدلة عمل، وتوصلت بعض الأبحاث إلى نتائج وتوصيات عمومية ووهمية ومجردة وغير قابلة للتطبيق على أرض الواقع، الأمر الذي يشكل في النهاية عائقاً يحول دون الإفادة منها، نظراً لتزايد الشك في صحة هذه البحوث وما توصلت إليه من نتائج.
- تحول وظيفة المركز إلى إعداد تقارير يريدها المسؤولون بالوزارة لتقديمها إلى جهات داخلية وخارجية، بشكل جعل المركز أقرب إلى جهاز للتوثيق منه إلى جهاز للبحث العلمي، ما أدى إلى اقتصار الكم الأكبر من الأبحاث التي ينجزها المركز، على مجرد إعطاء الانطباع العام باهتمام الوزارة باحتواء أزمة النظام التعليمي وتخليصه من مشكلاته.

٢- بالنسبة للأسباب التي تتعلق بمتخذ القرار وراسم السياسة التعليمية (وزارة التربية والتعليم):

كذلك الأمر هناك بعض المشكلات التي تتعلق بالمسؤول التربوي، تحول دون الاستفادة

([1])- رسمي عبد الملك رستم: البحث التربوي وتطوير التعليم، مؤتمر رؤى مستقبلية للبحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية و كلية التربية جامعة عين شمس، الجزء الثاني ، القاهرة ١٧-١٩ ابريل ٢٠٠١، ص١٠٧٧.

([2]) – أحمد حسن العروسي: مرجع سابق، ص ٣٨٥- ص٤٠٩.

من أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، بعضها نابع منه شخصيا، وبعضها ناتج عن الظروف المحيطة به، ولعل أهم هذه المشكلات ما يلي:

- عدم وجود خريطة بحثية بوزارة التربية والتعليم توجه العمل البحثي في مصر وتبعده عن العشوائية والتكرار، فالخريطة البحثية من شأنها أن تحدد أولويات الموضوعات البحثية التي تخدم قضايا تطوير التعليم في ضوء احتياجات الوزارة، بحيث تكون الخريطة البحثية مرآة أمام باحثي المركز عند اختيار الموضوعات البحثية.
- تبوء المناصب الإدارية في الوزارة أشخاص غير تربويين، فلا عجب أن يكون الوزير طبيباً أو مهندساً أو خريج كليات لا تمت إلى التربية بصلة، وجر على ذلك مناصب صانعي القرار وراسمي السياسة التعليمية، فذلك يؤخر إمكانية الاستفادة من البحث التربوي ومن مؤسساته.
- تسرع المسؤولين التربويين في إصدار التشريعات التربوية، نتيجة ظروف طارئة ومستعجلة لا يمكن أن تنتظر حتى يُجرى بحث تربوي حولها.
- وقوع متخذ القرار تحت ضغوط (اجتماعية اقتصادية سياسية) تجعله يتخذ قراراته دون الالتفاف إلى نتائج البحوث التربوية.
- علاقة الشك وعدم الثقة مابين المسئول التربوي والباحث التربوي، وعدم ثقة الكثير من المسئولين بنتائج البحوث، مما يجعلهم يبتعدون عنها، وعن الاعتماد عليها في إصدار قراراتهم.
- يكتب بعض الباحثين بحوثهم بلغة مبهمة وغامضة، أو بلغة لا يفهمها المسؤول التربوي، أو يفهما بمعنى غير ما يقصده الباحث (لأنه من غير التربويين) ، وهنا تكون المشكلة مسؤولية الباحث التربوي.
- يتوصل البحث التربوي إلى نتائج غير مستحبة أو مقبولة للمسؤول التربوي، أو قد تكشف عيوب السياسة التعليمية التي يعمل بالاستناد إليها، ما يدفع بالمسؤول إلى مهاجمة هذا البحث والتقليل من قيمته.
- وهناك بعض المسؤولين ممن تعودوا على اتخاذ القرارات (بالمحاولة والخطأ)، فأما أن يصيب وأما أن يخيب، فإذا أصاب أصاب، وإذا لم يصب فيتخذ قراراً معاكساً، وقد أشارت إحدى الدراسات [1] إلى هذه النقطة حيث وجدت أن كثرة القرارات الوزارية

---

(1) – المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية: "اتجاهات السياسة التعليمية في الثمانينيات دراسة تحليلية للتعليم العام في مصر"، الباحث الرئيس(فوزية مصطفى عثمان)، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٢٨.

التي تعالج موضوع واحد على فترات زمنية مختلفة، تدل على عدم وجود الرؤية الشاملة لجوانب الموضوع، عدم الدراسة الجيدة له، ما يستلزم صدور قرارات جديدة تعالج جوانب مستجدة باستمرار ما يؤدي إلى بلبلة عند التنفيذ وضبابية عند المتابعة.

- افتقار وزارة التربية والتعليم إلى سياسة مستقرة، فسياسة الوزارة مرتبطة بشخصية الوزير، وحسب رؤية هذا الوزير لأهمية المركز وأبحاثه تتم عملية تشغيل المركز والاستفادة منه، وهذا ما يمكن ملاحظته من الدراسة التحليلية حيث يلاحظ تنشط المركز وأبحاثه مع بداية فترة التسعينيات، نتيجة تولي الوزارة شخص يشجع البحث التربوي ويشجع الاستفادة منه.
- عدم وجود جهاز بالوزارة مهتم بتجميع البحوث التربوية التي يجريها المركز وغيره من الجهات البحثية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وصول الأبحاث التي يجريها الباحثون في مصر إلى متخذ القرار وراسم السياسة التعليمية.
- لجوء الوزارة لتشكيل لجان من الخبراء(أساتذة جامعة و باحثين في المراكز و عاملين في الوزارة) لمعالجة المشكلات التعليمية، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ تشريعات تربوية بالاستناد إلى آراء هذه اللجان ودون اللجوء إلى البحوث التربوية.

هذه العوامل وغيرها قللت من إمكانية إفادة وزارة التربية والتعليم في مصر من بحوث ودراسات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ووجدت حاجزاً بينها وبين المركز، وجعلتها تبتعد عن التعرف عما يجري في إحدى المؤسسات البحثية العلمية التي أوجدتها الوزارة بهدف الاستفادة منها في حل مشكلات التعليم وتطويره.

وبعد كل ما سبق عرضه من نتائج الدراسة ومناقشة هذه النتائج، فإن الدراسة تتوصل إلى: **الإجابة على السؤال الفرعي الخامس وهو:** كيف يمكن تفعيل دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية لتطوير التعليم عامة، والتعليم الثانوي خاصة؟

وتتجسد الإجابة على هذا السؤال بتقديم مجموعة من المقترحات لتفعيل دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ولزيادة إفادة وزارة التربية والتعليم من نتائج و توصيات بحوث ودراسات المركز لتطوير التعليم بصورة عامة، ولتطوير التعليم الثانوي بصورة خاصة.

وفيما يلي توضيح لذلك:

▪ مقترحات الدراسة :

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة في نتائجها، فقد وجدت الدراسة أن هناك ضرورة لتقديم مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تفعّل دور المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وتزيد من إمكانية إفادة وزارة التربية والتعليم منه، وتوطد العلاقة بينهما وتجعلها أكثر قوة، لتتحقق الإفادة الحقيقية والمطلوبة مابين الطرفين، بحيث تفيد كل جهة من الإمكانيات المتوفرة في الجهة الأخرى، وبما يؤدي في النهاية إلى تطوير التعليم بصفة عامة، والمرحلة الثانوية العامة بصفة خاصة. وتتجسد هذه المقترحات في ثلاثة محاور هي:

- ❖ مقترحات متعلقة بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وباحثيه.
- ❖ مقترحات متعلقة بوزارة التربية والتعليم.
- ❖ مقترحات لتفعيل العلاقة مابين المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ووزارة التربية والتعليم لتتحقق الإفادة المحقيقية والمطلوبة من بحوث المركز.

❖ مقترحات متعلقة بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية وباحثيه:

- وضع خريطة بحثية للمركز يشترك في وضعها جميع الوزارات والمراكز والمؤسسات والجهات المعنية والمهتمة بتطوير التعليم في مصر، على أن تكون هذه الخطة في إطار الخطة القومية للبحث العلمي في مجال التربية، وبحيث تتحدد المشروعات البحثية فيها في ضوء أهمية الموضوع البحثي، ودرجة إلحاح البحث فيه، وأهميته في معالجة مشكلة قائمة وملحة، وفي ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة.
- تحرير المركز من هيمنة وزارة التربية والتعليم، بحيث يكلف مدير المركز برئاسة مجلس إدارته، وبحيث توفر الحرية الأكاديمية للباحثين فيه، ليبحثوا في مشكلات واقعية، وليستخدموا المناهج البحثية التي يرونها مناسبة، وليتوصلوا في النهاية إلى نتائج واقعية وقائمة وغير مسيسه مع ما يريد أن يسمعه المسؤول التربوي.
- تخصيص مبنى جديد للمركز تتوفر فيه المقومات الفيزيقية لنجاح البحث التربوي فيه، بحيث يشعر الباحثون فيه بالراحة النفسية، وبحيث يكون فيه قاعة لعقد سيمينارات الشعب، وبحيث تتسع مكتبته وتزداد مراجعها...
- تحسين أحوال الباحثين المعنوية، بحيث تخصص حجرة (لكل باحث أو باحثين في المبنى الجديد المقترح)، موجود فيها حاسب آلي ومكتبة وقرطاسيه ...الخ، مع ضرورة إشعار الباحثين في المركز بأن عملهم له أهمية وقيمة ودور في تطوير التعليم وحل مشكلاته.

- تحسين أحوال الباحثين المادية، في سبيل توفير معيشة أفضل للباحثين، ولضمان استقرارهم الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي، وبحيث يتفرغ للعمل البحثي ولا يفكر في مزاولة عمل آخر (يرهقه) ليحسن دخله ومعيشته.
- زيادة الموازنة التي تخصص للأبحاث، ليتمكن الباحثون من الحصول على الأدوات والأجهزة التي يستخدمونها في بحوثهم، وبالتالي ليتشجع الباحثون لاستخدام مناهج بحثية تتطلب تكلفة عالية، حيث لوحظ في الدراسة التحليلية غلبة للمنهج الوصفي (لأنه قليل التكلفة بالنسبة لغيره من مناهج البحث).
- زيادة التعاون بين الشعب في المركز، بحيث يبحث الموضوع بالتشارك بين الشعب، ليتم تناول كافة محاوره بشكل جدي ومفصل.
- وينسحب على التوصية السابقة ضرورة زيادة التعاون بين المركز وكليات التربية في الجامعات، بحيث يستفيد المركز من الخبرات الموجودة في الجامعات لإجراء البحوث، وبحيث تستفيد الجامعات من الكوادر الموجودة في المركز في الإشراف على الطلاب في درجتي الماجستير والدكتوراه، وفي تقويمهم عند منح الدرجة، وهذا من شأنه أن يزود كل من الجهتين الأخر بالإنتاجية البحثية العلمية الموجودة فيه، وبالتالي تتم معالجة مشكلة تكرار البحوث ما بين الجهتين.
- تحويل المركز إلى مركز أكاديمي يمنح الدرجات العلمية (الماجستير والدكتوراه)، فبدلاً من أن يوفد الباحثين المساعدين (غير الحاصلين على الماجستير والدكتوراه) إلى الدول المختلفة(حيث التكلفة العالية)، أو إلى الجامعات الداخلية (مع توفر خبرات كوادر في المركز للإشراف)، يتم منح الدرجة من قبل المركز وبإشراف الباحثين في المركز وتعتمد من الجهات المسؤولة)، وهذا ما من شأنه أن يوفر في التكلفة التي يمكن أن تعود بشكل أو بآخر إلى موازنة المركز.
- التأكيد على جماعية البحوث والابتعاد عن البحوث الفردية، بحيث تكون جميع البحوث فريقية، لأن البحوث الفريقية تستطيع الإحاطه بالمشكلة المدروسة من كافة جوانبها، وتتوصل إلى نتائج تكون أكثر قيمة وأهمية، وتجعل متخذ القرار يبتعد عن الشك بنتائجها.
- زيادة الكادر البحثي الموجود بالمركز، والتأكيد على كافة الموفدين على ضرورة العودة والعمل في المركز.
- تفعيل دور إدارة الإعلام الموجودة في المركز، لإعلام الرأي العام وكافة المهتمين والمستفيدين بأعمال المركز، مع ضرورة التأكيد على أن تزود الإدارات التعليمية

والمدارس والمعلمين بما يقوم به المركز من أبحاث وأعمال، بحيث توزع الأبحاث على المديريات التعليمية في المحافظات، ويطلب من هذه الإدارات أن تقوم هي بدورها بطبع وتوزيع الأبحاث على كافة المدارس الواقعة في نطاقها.

- إحداث شعبة جديدة في المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية تسمى شعبة تخطيط البحوث التربوية، تكون مهمتها وضع الخريطة البحثية للمركز بعد التشاور مع وزارة التربية والتعليم وكافة المراكز والجهات البحثية الموجودة في مصر.

❖ مقترحات متعلقة بوزارة التربية والتعليم:

- وضع خريطة بحثية قومية على مستوى الوزارة، تقسم هذه الخريطة الأم إلى مجموعة من الخرائط الثانوية، بحيث يتم وضع خريطة المركز بالاستناد إليها، وبحيث يتم وضع الخرائط البحثية في المراكز البحثية الأخرى التابعة للوزارة بالاستناد إليها، يُحدد في هذه الخريطة المهام الموكلة لكل مركز من المراكز، على أن تقوّم هذه الخريطة كل عام.
- اختيار الأشخاص المسؤولين عن صنع القرار ورسم السياسة التعليمية ممن تتوفر فيهم مهارات قراءة البحوث التربوية، ومهارات الاستفادة منها، وبحيث يكونو ممن سبق لهم وأن مارسوا البحث التربوي.
- تعديل نظام اللجان المعمول به ليحل محله نظام البحوث، فبدلاً أن يُختار أعضاء اللجان بالاستناد إلى الاسم والخبرة، يتم اختيارهم بالاستناد إلى البحوث، وذلك بتكليف كل عضو من أعضاء اللجنة (الذي يمثل جهة بحثية معينة)، بإحضار بحث تربوي (صادر عن جهته) حول موضوع تشكيل اللجنة، ليتناقش المجتمعون في نتائج وتوصيات هذه البحوث وليتوصلوا بالنهاية إلى اتخاذ قرارات متماشية مع توصيات هذه البحوث.
- إنشاء إدارة في الوزارة تكون مهمتها مسح وتجميع الأبحاث التربوية التي يقوم بها الباحثون في مصر(وعلى كافة المستويات: أبحاث المراكز البحثية أو أبحاث الدرجات العلمية)، وتحليلها، وتحديد معايير لتقويم إمكانية الاستفادة منها، وتقديم ما توصلت إليه إلى متخذ القرار، لتكون بين يديه بدائل يستند على أفضلها في اتخاذ قرار تطوير التعليم.
- تهيئة المناخ العام في الوزارة لتقبل البحث التربوي ونتائجه، بحيث يشار عند إصدار تشريع تربوي ما أنه صدر بالاستناد إلى توصيات ومقترحات بحث من البحوث، وهذا ما من شأنه أن يحفز الباحثين على بذل الجهد لتقديم بحوث يمكن أن تحل مشاكل التعليم.

❖ مقترحات لتفعيل العلاقة مابين المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ووزارة التربية والتعليم لتتحقق الإفادة الحقيقية والمطلوبة من بحوث المركز:

بعد عرض بعض المقترحات التي من شأنها أن تحسن العمل في المركز القومي للبحوث التربوي، ولبعض المقترحات الخاصة بوزارة التربية والتعليم والتي من شأنها أن تهيئ الوزارة لزيادة استفادتها من أبحاث المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالشكل المطلوب، تعرض الدراسة بعض المقترحات لتفعيل وتحسين العلاقة ما بين الجهتين، وهي:

- **أن يتم اختيار الموضوع المبحوث بالاستناد إلى:**
  - أهمية الموضوع وأوليته، ومدى الحاجة إليه، وفي ضوء الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة.
  - علم المسؤولين بالوزارة (على مختلف مستوياتهم) بالموضوع المبحوث، وقناعتهم به، وموافقتهم على الاشتراك فيه.
- **أن يتم دراسة الموضوع بمشاركة المسؤولين في الوزارة بفريق البحث بهدف:**
  - الاستفادة من خبرة المسؤولين الواقعية، وممن يتوفر لديهم من تقارير وإحصائيات وبيانات عن الموضوع المدروس.
  - زيادة فرصة الإفادة من البحث، نتيجة علم وقناعة ومشاركة المسؤولين التربويين فيها.
  - تعريف المسؤولين بالوزارة بالنتائج التي توصل إليها البحث، وبالتوصيات التي طرحها، وبالتالي تكون لديهم فكرة عن أبحاث أجريت(يعلمون بها لأنهم اشتركوا فيها) يمكن أن تحل مشكلات قدد تواجههم في الحاضر وفي المستقبل.
- **يراعى عند الانتهاء من إجراء البحث، أن تتوفر في نتائجه وتوصياته الشروط التالية:**
  - صياغة هذه النتائج والتوصيات بشكل إجرائي، بعيد عن التمنيات.
  - صياغتها صياغة واضحة ومفهومة من قبل المختصين وغير المختصين في مجال التربية، واستبعاد المصطلحات التي لا يفهمها غير المختصين، حيث إن بعض المسؤولين في الوزارة من غير المختصين.
  - أن تعكس إجراءات البحث ونتائجه الحقيقية، دون تأثير أي طرف من الأطراف حتى ولو كانت وزارة التربية والتعليم.

obeikandl.com

- أن تبدأ بالتوصيات الأكثر إلحاحاً وأهمية، والأقرب إلى التحقيق في ظل الواقع والإمكانيات المتاحة.

أن يرفق مع نتائج البحث وتوصياته (البحث عامةً)، ما يلي:

- تحديد للجهة المستفيدة بشكل مباشر من البحث، وتزويدها بملخص كافٍ ووافٍ عن إجراءات البحث ونتائجه وتوصياته.
- أنَ تحدد آلية تنفيذ المقترحات، وما تستلزم من متطلبات لنجاح تطبيقها.
- تقريراً من إدارة الإعلام في المركز، يحوي ملخصاً عن البحث وإجراءاته ونتائجه وتوصياته، يوزع على الجامعات والمراكز البحثية وعلى الوزارات المستفيدة، وعلى المديريات والإدارات التعليمية وعلى جميع من يخصهم ويهمهم موضوع البحث، وذلك بهدف تعريفهم بإنجازات المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

obeikandl.com